

عباس وهزلية الديمقراطية الفلسطينية

كتبته يارا هواري

يهيمن محمود عباس منذ توليه رئاسة السلطة الفلسطينية في 2005 على المشهد السياسي الفلسطيني بإحكام قبضته على المؤسسات المختلفة والتضييق على الأحزاب والشخصيات المعارضة. وبالإضافة إلى الانقسام بين حركتي حماس وفتح، والذي يقف حجر عثرة في طريق السياسة الفلسطينية الداخلية، لم يترك هذا سوى مساحة ضئيلة للديمقراطية والمشاركة السياسية الشعبية، ولا أدل على ذلك من أن عباس قد دخل عقده الثاني في الحكم بعد انتهاء تفويضه كرئيس منتخب للسلطة الفلسطينية.

في كانون الأول/ديسمبر 2018، أعلن عباس في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً جديداً صادراً من المحكمة الدستورية العليا يدعو إلى حل المجلس التشريعي الفلسطيني التابع للسلطة الفلسطينية وعقد انتخابات في غضون ستة أشهر. وفي اليوم التالي، أعلنت حماس **رفضها القرار على أساس أنه غير دستوري** وأن عباس والمحكمة الدستورية العليا لا يملكان صلاحية حل المجلس التشريعي الفلسطيني. ودعت الحركة، في المقابل، إلى عقد انتخابات عامة لمنصب الرئاسة والمجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني - وهو الهيئة التشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا الشهر، أعلن عباس بأن الانتخابات التشريعية لن تعقد إلا إذا شملت القدس الشرقية. غير أن موقف النظام الإسرائيلي القائم واضح بأنه لن يسمح أبداً بأي نشاط سياسي فلسطيني في القدس، لأنه يرى ذلك تهديداً لمطالبات إسرائيل بالسيادة على المدينة بأسرها. وفي هذا الصدد، قال صائب عريقات، كبير المفاوضين وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إن حل المجلس التشريعي الفلسطيني جزءاً من إنهاء مرحلة السلطة والانتقال إلى مرحلة الدولة، حتى إنه دعا إلى عقد **انتخابات عامة لمجلس تأسيسي لدولة فلسطين**. ولكن هذا مستبعد في سياق التشرذم السياسي الحالي.

”يستطيع عباس بحله المجلس التشريعي الفلسطيني أن يلوم حماس وإسرائيل على غياب الديمقراطية.“

فإذا علمنا كل ذلك وعلمنا أن حماس ما كانت لتسكت على هذا القرار، لِمَ يُقَدِّمُ عباس وحلفاؤه على حل المجلس التشريعي الفلسطيني؟ لا بد من الإشارة إلى أن حماس تسيطر على المجلس التشريعي الفلسطيني منذ انتخابات 2006. حيث تستأثر بـ 76 مقعداً من أصل 132، بينما تستأثر فتح بـ 43 مقعداً فقط. غير أن المجلس التشريعي ظل متعطلاً عن العمل منذ وقوع الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، وهذا أدى إلى جمود العملية التشريعية في السلطة الفلسطينية. وأخذ عباس يدير شؤون الحكم بالمراسيم الرئاسية على نحو متزايد في ظل غياب الجسم التشريعي الفعال. إن حل المجلس التشريعي سوف يسمح لعباس بتسيخ سلطته بنقل معظم عملية صنع القرار إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي لا وجود لحماس فيه. وهكذا يستطيع عباس زيادة الضغط السياسي على حماس.

يتضمن القانون الأساسي (الدستور الفعلي) بنداً ينص بأنه في حال تعذر على الرئيس القيام بواجباته (في حال وفاته مثلاً)، فيشغل منصبه رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني لمدة 60 يوماً قبل عقد انتخابات عامة. والرئيس الحالي للمجلس التشريعي هو عزيز الدويك، العضو في حركة حماس.

ومن المرجح أيضاً أن عباس أراد تخفيف الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي عليه لدفعه إلى ديمقراطية مؤسسات السلطة الفلسطينية وعملياتها السياسية. فبهذه الخطوة يستطيع عباس أن يلوم حماس على غياب الديمقراطية (والوحدة) لأن حماس ترفض شرعية حل المجلس التشريعي الفلسطيني، وأن يلوم إسرائيل لأنها لا تسمح بعقد الانتخابات في القدس الشرقية.

وفي الأثناء، يستمر الفلسطينيون، ولا سيما الشباب، في فقدان ثقتهم في النظام السياسي، حيث تواجه السلطة الفلسطينية انتقادات متزايدة لفسادها، وقمعها المعارضة، وعجزها عن الوقوف في وجه إسرائيل التي تواصل تشديد احتلالها العسكري في الضفة الغربية وغزة وتفرض تدابير عقابية جماعية على الفلسطينيين كافة. وفي ظرف كهذا لا يمكن للنظام السياسي الفلسطيني أن يزدهر، حيث كثيراً ما تعتقل إسرائيل الشخصيات السياسية الفلسطينية، وبعضهم لفتترات طويلة، مثل مروان البرغوثي وخالدة جرار. فضلاً على أن السياسات الإسرائيلية مصممة لإضعاف حركة التحرير الفلسطينية وبث الفرقة بين صفوفها. ويمكن القول إجمالاً إن إسرائيل أوجدت حالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتفوق فيها متطلبات العيش الأساسية عند معظم الفلسطينيين على المشاركة والتنظيم السياسي من حيث الأولوية والأهمية.

- إن من الواضح أن السلطة الفلسطينية لن تحقق التحرر الفلسطيني ولن تقدر على تأمين أي شكلٍ من أشكال السيادة الفلسطينية. لذا، لا بد للقيادات الساعية لبث الديمقراطية في السياسة الفلسطينية أن يولوا الأولوية لإحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها. ولا بد من أن ينصب التركيز على تطبيق اللامركزية في السلطة والحكم داخل منظمة التحرير، لأن اللامركزية ستخفف قبضة السلطة الفلسطينية على مشروع المنظمة التحريري بعمومه. وفي سياق هذه العملية، لا بد من استحداث آليات موثوقة وذات مصداقية تكفل المساءلة الأفقية والرأسية.
- تمارس النخب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة النفوذ داخل الأجهزة الأمنية، ولا بد من تصويب هذا الخلط بين السياسي والأمني لأنه يُسفر عن زيادة في السلطوية والاستبداد والتدابير الأمنية ضد النشاط السياسي الذي يتحدى الوضع الراهن.
- ينبغي للمجتمع المدني الفلسطيني والناشطين على امتداد فلسطين التاريخية وفي الشتات أن يدعوا إلى قيادة ممثلة ومساءلة ومنتخبة ديمقراطيًا، ولا بد أن يتخذ هذا النداء صفةً جماعية وأن يقترن بتدابير لحماية المعرّضين لقمع الأجهزة الأمنية ومضايقاتها على خلفية هذا النداء.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يكتفٍ جهوده في الضغط على إسرائيل لحملها على احترام حقوق الفلسطينيين. وهذا يشمل السماح بإجراء العمليات الديمقراطية الفلسطينية في القدس الشرقية بما يتفق والقانون الدولي.
- يجب على المجتمع الدولي أن يتوقف عن تشجيع الهيمنة التي يمارسها حزبٌ أو فصيل سياسي واحد، حيث إنه يتبع سياسة عدم الاتصال بحماس وجهات أخرى فاعلة، ويصف غالبية الأحزاب السياسية الفلسطينية بأنها "منظمات إرهابية". ويجب عليه أن يُبدي استعدادَه لقبول قيادة فلسطينية موحدة تضم الأحزاب والفصائل كافة.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الالكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: contact@al-shabaka.org al-shabaka.org الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

يارا هواري الزميلة السياسية للشبكة في فلسطين، حاصلة على درجة الدكتوراه في سياسة الشرق الأوسط من جامعة إكستر. ركزت أطروحتها على مشاريع التاريخ الشفوي والذاكرة السياسية في إطار أوسع ضمن دراسات الشعوب الأصلية.